

## خاص بالخليجي

### محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.

المنعقد بتاريخ 7 مارس 2011،  
في تمام الساعة الرابعة بعد الظهر  
في قاعة الدشة، فندق الشرق  
الدوحة - قطر

انعقدت الجمعية العامة العادية لبنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق. نهار الاثنين الموافق في 7 مارس 2011، في فندق الشرق، الدوحة - قطر، في تمام الساعة الرابعة بعد الظهر، بحضور أعضاء مجلس الإدارة الواردة أسماءهم أدناه، بالإضافة إلى ممثلي الهيئات الرقابية ومراجعي الحسابات الخارجيين.

| الصفة                             | الاسم                       |                                 |
|-----------------------------------|-----------------------------|---------------------------------|
| رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب  | حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني | أعضاء مجلس الإدارة              |
| نائب رئيس مجلس الإدارة            | عبد الله بن ناصر المسند     |                                 |
| عضو مجلس الإدارة                  | محمد خالد المانع            |                                 |
| عضو مجلس الإدارة                  | عبد السلام المرشدي          |                                 |
| عضو مجلس الإدارة                  | هشام الساعي                 |                                 |
| عضو مجلس الإدارة                  | عصام أنيس خلف               |                                 |
| عضو مجلس الإدارة                  | ناصر يوسف المرزوقي          |                                 |
| سكرتير الشركة                     | ريما بطرس                   |                                 |
| الرئيس التنفيذي للمجموعة بالوكالة | روب ماكول                   | أعضاء الإدارة العليا في الخليجي |
| الرئيس المالي للمجموعة            | كريستيان ديبيير             |                                 |
| ممثل وزارة التجارة والأعمال       | خالد السليطي                | ممثلو وزارة الأعمال والتجارة    |
| ممثل وزارة التجارة والأعمال       | سلطان الدوسري               |                                 |
| ممثل وزارة التجارة والأعمال       | علاء حمدي                   |                                 |
| ديلويت آند توش                    | سامر جاغوب                  | مراقبو الحسابات الخارجيون       |
| ديلويت آند توش                    | محمد باهيما                 |                                 |
| ديلويت آند توش                    | محمد خير برهومة             |                                 |
| مصرف قطر المركزي                  | ممثلو مصرف قطر المركزي      | تخلف عن الحضور                  |

## افتتاح الاجتماع:

افتتح رئيس مجلس الإدارة المداولات الرسمية للاجتماع مشيراً إلى أن الدعوة إلى الاجتماع الحالي قد وجهت عن طريق النشر في صحيفتين يوميتين محليتين تصدران باللغة العربية واللغة الإنكليزية قبل خمسة عشر يوماً من ميعاد هذا الاجتماع، وذلك وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم 5 للعام 2002 وتعديلاته. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى نشر الدعوة على الموقع الإلكتروني لبورصة قطر والموقع الإلكتروني للخليجي. وبالتالي، فقد انعقد الاجتماع الحالي للجمعية العامة السنوية بناء على دعوة صحيحة وقد تمت جميع الإجراءات بشأنه على الوجه القانوني الصحيح.

بالإضافة إلى ذلك، أشار الرئيس إلى أنه بإمكان المساهمين الإطلاع على محاضر الاجتماعين السابقين للجمعية العامة العادية وغير العادية المنعقدتين بتاريخ 15 مارس 2010 في مقرّ البنك عبر الاتصال بمكتب سكرتير الشركة. كما أنه بإمكان المساهمين تحميل هذه المحاضر باللغتين العربية والإنكليزية من الموقع الإلكتروني للخليجي.

وفي ختام مقدمته، أكد الرئيس حضور ممثلي وزارة الأعمال والتجارة للإشراف والتدقيق على عملية جمع الأصوات والنصاب إلى جانب مراجعي الحسابات الخارجيين. وعليه، دعا الرئيس مراقب الحسابات الخارجي إلى الإعلان عن اكتمال النصاب القانوني للجمعية العامة العادية.

## النصاب القانوني:

أعلن سامر جاغوب، مدير شريك، شركة ديلويت آند توش، أن الجمعية العامة السنوية المدعوة للاجتماع بتاريخ اليوم قد انعقدت على وجه صحيح وبناء على الإجراءات القانونية الصحيحة مما يخولها التصويت على المسائل المعروضة عليها.

كما أشار مراجع الحسابات القانوني إلى أنه وبناء على المادة 53 من النظام الأساسي للخليجي فإن اجتماع الجمعية العامة العادية لا يكون صحيحاً إلا إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس المال على الأقل.

وقد حضر اجتماع الجمعية العامة للخليجي مساهمون بالأصالة يمثلون 123952915 سهماً ومساهمون بالوكالة يمثلون 108731581 سهماً. وقد بلغ مجموع الأسهم الحاضرة 232684496 سهماً أي ما نسبته 64,62% من رأسمال البنك البالغ 360,000,000 سهماً كما هو مثبت في السجل التجاري للبنك في تاريخه.

وذكر مراجع الحسابات القانوني أيضاً أن ممثلي الوزارة قد تأكدوا من أنّ أيّاً من المساهمين لم يوكل أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة بتمثيله وأنه وفيما عدا الأشخاص المعنوية، لم يكن لأحد من المساهمين سواء بوصفه أصيلاً أو نائباً عن غيره عدد من الأصوات يجاوز 25% من عدد الأصوات المقررة في هذا الاجتماع.

## خاص بالخليجي

وختم مراجع حسابات الشركة بالقول أنه وفقاً للمادة 50 من النظام الأساسي للبنك فإن القرارات التي تصدرها الجمعية العامة تلزم جميع المساهمين سواء كانوا قد حضروا الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو كانوا غائبين عنه، وسواء كانوا قد وافقوا أو اعترضوا عليها، وعلى مجلس الإدارة تنفيذ تلك القرارات فور صدورها.

### تعيين مقرّر الاجتماع وجامعي الأصوات:

بعد الإعلان عن اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، عيّن رئيس مجلس الإدارة الآنسة / ريما بطرس، سكرتير الشركة كمقرّر للاجتماع، كما ذكر أن شركة ألفا أوميغا قد قامت بجمع الأصوات بواسطة أجهزتها الإلكترونية وقد أشرف ممثلو وزارة الأعمال والتجارة ومراقبو حسابات الشركة على عملية جمع الأصوات.

لم يتم تسجيل أي اعتراض على ذلك من قبل المساهمين.

### جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

تلا رئيس مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة العادية على الحاضرين وقد جاءت بنوده كما يلي:

1. سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والخطة المستقبلية للشركة
2. سماع تقرير مراجع حسابات الشركة عن ميزانية الشركة وحساباتها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليه.
3. مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليها.
4. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2010 وذلك بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم (أي بمعدل ريال واحد لكل سهم) والمصادقة عليه.
5. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وتحديد مكافأتهم
6. تعيين مراجعي حسابات البنك للسنة المالية 2010، وتحديد بدل أتعابهم.

### مناقشة البنود والموافقة عليها:

البند الأول: سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والخطة المستقبلية للشركة

## خاص بالخليجي

تلا رئيس مجلس الإدارة تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 كما وعرض الخطة المستقبلية للشركة على الحضور. وقد استهل كلمته بالترحيب بالسادة المساهمين وشكرهم على مساهمتهم في إنجاح البنك من خلال دعمهم المتواصل وثقتهم بالبنك وبالقيمين على شؤونهم. ومن ثم تطرق إلى تقييم الوضع الاقتصادي في المنطقة والعالم مشيراً إلى مواصلة الاقتصاد العالمي طريقه للتعافي واسترداد القطاعات الاقتصادية قوتها في المنطقة من عودة الانتعاش في أسعار النفط بعد انخفاض مستوياته في العام 2009، ناهيك عن إعادة الهيكلة المنسقة للشركات الإقليمية للحد من عجزها في تسديد الديون وتقليص آثار ذلك على القطاعين المصرفي والمالي. وأشاد رئيس مجلس الإدارة بجهود الإدارة والموظفين ومثابرتهم على متابعة مسيرة التوسع في الخليجي. كما وأشار إلى الدور الفعال الذي لعبته دولة قطر في دعم الاقتصاد ومساعدة البنوك والمؤسسات المالية على تدعيم الاقتصاد.

كما ذكر رئيس مجلس الإدارة أنه وفي إطار الرؤيا المستقبلية لدولة قطر، تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن معدلات النمو في القطاعات النفطية وغير النفطية ستتضاعف خلال السنوات المقبلة، مدعومة بالاستثمارات المرتقبة في البنى التحتية والصناعات التحويلية التي يدخل فيها النفط ومشتقاته، بالإضافة إلى المشاريع الإنشائية في مجال النقل وتطوير المنشآت الرياضية والترفيهية والتي دخلت جميعها دائرة النجاح الذي حققته دولة قطر في فوزها المشرف باستضافة كأس العالم في العام 2022.

وكذلك عرض رئيس مجلس الإدارة الإنجازات التي تمكن الخليجي من تحقيقها خلال العام 2010، والتي انعكست نتائجها على الأداء المالي المتميز للبنك في جميع قطاعات أعماله وأنشطته التجارية. وتلقي هذه النتائج الضوء على جميع الإنجازات التي تمت، وتلك التي ما زالت قيد الإنجاز وفقاً للخطة الإستراتيجية الموضوعية من قبل الإدارة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة في بداية العام 2010.

حقق الخليجي، والذي تضم مجموعته بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق. والخليجي (فرنسا)، ارتفاعاً ملحوظاً في النتائج المالية للعام 2010، حيث بلغ صافي الأرباح 427 مليون ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2010، أي بزيادة وقدرها 155 بالمائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2009 والذي بلغ حينها 167 مليون ريال.

بلغ صافي إيرادات الفوائد 463 مليون ريال، بارتفاع قدره 184 مليون ريال، أو 66 بالمائة، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2009. كما سجل صافي هامش الفوائد ارتفاعاً بنسبة 3,3 بالمائة في 31 ديسمبر 2010 مقابل 2,7 بالمائة مع نهاية العام 2009. أما صافي إيرادات التشغيل فقد بلغ 760 مليون ريال لفترة الأثني عشر شهراً الأخيرة، مقارنة مع 522 مليون خلال العام 2009، بارتفاع قدره 46 بالمائة. كما واستمر معدل التكلفة إلى الإيرادات بالانخفاض ليبلغ 52 في المائة في العام 2010 مقارنة مع 75 في المائة في العام 2009.

من النتائج المُلَفَتَة خلال الفترة المذكورة نسبة العائد على السهم من الأرباح والتي بلغت 1,19 ريال قطري، أي 2,5 أضعاف العائد المحقق خلال العام 2009. أما العائد على متوسط حقوق المساهمين فقد بلغ 8,5 بالمائة والعائد على متوسط الأصول فسجل 2,3 بالمائة (مقارنة بـ 3,5 و 1,1 بالمائة على التوالي في نهاية العام 2009). هذا وقد بلغ

## خاص بالخليجي

إجمالي حقوق الملكية ، التي تتضمن بالإضافة إلى رأس المال المدفوع الاحتياطي القانوني والأرباح المؤدرة ، 5,26 مليار ريال ، بارتفاع قدره 9 بالمائة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2009 حين بلغ 4,83 مليار ريال.

أما في ما يتعلق بالخطط المستقبلية، ذكر الرئيس أن جميع الخطط المستقبلية للخليجي هي رهن أي قرار يصدر بشأن مشروع الاندماج المقترح بين الخليجي وبنك قطر الدولي الذي أصبح الآن خبيراً متداولاً على نطاق واسع. وأشار إلى أن هذا المشروع سيحقق فوائد هامة على المدى الطويل للمساهمين ، حيث سيسمح بإنشاء مؤسسة مصرفية أكثر قدرة على المنافسة تتمتع بقدرات مالية واستثمارية ذات مردود قوي. كما رأى أن هذا المشروع يشكل خطوة فعالة تخدم الأسواق المالية والمصرفية في قطر ، وهو يلقي كامل الدعم من الهيئات الحكومية والتنظيمية. وسيجري عرض هذا المشروع على المساهمين لاتخاذ القرار بشأنه فور الحصول على الموافقات التنظيمية المطلوبة بشأنه.

في النهاية، توجه الرئيس في النهاية بالشكر إلى سموّ الأمير وولي العهد على دعمهم المستمرّ للقطاع المالي في قطر وللخليجي، وإلى محافظ مصرف قطر المركزي لدوره القيادي في تعزيز القطاع المصرفي، وكذلك إلى جميع الهيئات الرقابية التي يخضع لها البنك وخاصة وزارة الأعمال والتجارة وبورصة قطر. كما خصّ بالشكر جميع المساهمين وإداريي البنك وموظفيه.

ختم الرئيس بالقول أن التقرير السنوي المتضمن للبيانات المالية ولتقرير الحوكمة متاح للمساهمين على الموقع الإلكتروني للبنك كما يمكن الحصول على نسخة مطبوعة عنه من مكتب سكرتير الشركة في المقرّ الرئيسي للبنك.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم، إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال فصدر القرار كالتالي:

**القرار رقم (ق ج ع 2011/3/1):** صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 بما في ذلك الخطة المستقبلية للشركة كما جاء عرضها من قبل رئيس مجلس الإدارة.

**البند الثاني: سماع تقرير مراجع حسابات الشركة عن ميزانية الشركة وحساباتها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليه.**

تلا مراقب الحسابات تقريره على المساهمين حيث أوجز مسؤولية إدارة الشركة عن البيانات المالية ومسؤولية مدقق الحسابات وأبدى رأي المدققين الخارجيين بشأن البيانات المالية الموحدة حيث أكد على التزامها بالمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي. وفي النهاية تلا المتطلبات القانونية والتنشيرية الأخرى وأكد عدم وجود أي مخالفات مادية ارتكبتها البنك خلال الفترة المشمولة بالبيانات، وذلك حسب علمه واعتقاده.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم، إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال فصدر القرار كالتالي:

**القرار رقم (ق ج ع 2011/3/2):** صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على تقرير مراجع حسابات الشركة عن

## خاص بالخليجي

ميزانية الشركة وحساباتها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 كما جرى عرضه على المساهمين خلال الاجتماع.

**البند الثالث: مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 والمصادقة عليها.**

ذكر رئيس مجلس الإدارة أنه قد تمّ نشر البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 قبل خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية العامة للخليجي في صحيفتين يوميتين محليتين تصدران باللغة العربية والإنكليزية، كما تم نشرها على الموقع الإلكتروني لبورصة قطر والموقع الإلكتروني للخليجي. وعليه فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح أسئلتهم بشأن البيانات المالية.

طرح أحد المساهمين سؤالاً عن سبب الانخفاض في الأرباح المدورة، فردّ الرئيس أن الأرباح المدورة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً هذا العام إلا أنه وكما هو موضح في الميزانية فقد جرى ترحيل نسبة من تلك الأرباح إلى حسابات احتياطي المخاطر والاحتياطي القانوني، كما أن السبب الرئيسي في انخفاض الأرباح المدورة هو توزيع الأرباح النقدية على المساهمين.

طرح مساهم آخر سؤالاً حول ما إذا كان الخليجي سيستفيد من قرار الحكومة بشراء حصة قدرها 10% من أسهم البنوك عبر جهاز قطر للاستثمار فأجاب الرئيس أن الخليجي يملك رأسمال مرتفع نسبياً يؤمن له معدلات كفاية رأس مال مرضية. وأضاف أيضاً أنه وفي ضوء المناقشات الجارية بشأن موضوع الاندماج، ارتأت الإدارة أنه من الأفضل عدم الاستفادة من الدعم الحكومي بزيادة رأس المال لضمان الشفافية في تقييم عملية الاندماج.

وأثير سؤال آخر حول ردّ فعل مجلس الإدارة في ما يتعلق بقرار مصرف قطر المركزي بإغلاق جميع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية وعمّا إذا كان المجلس قد أقرّ أي خطة لتعويض الخسارة في العائدات الإسلامية. فأجاب الرئيس أن هذا القرار لا يزال حديث العهد وأن البنوك المتضررة لا تزال في مرحلة التشاور مع بعضها البعض ومع المصرف لإيجاد حلول مناسبة لتنفيذ هذا القرار مما يحدّ قدر الإمكان من الآثار السلبية. وأضاف أن الخليجي لم يتوصل إلى قرار نهائي بهذا الشأن بعد ولكن التوجّه العام للمجلس هو نحو تنفيذ تعليمات مصرف قطر المركزي على أن يجري البحث لاحقاً في الخطط البديلة لتعويض الخسائر في العائدات.

طرح مساهم آخر سؤالاً حول نوعية محفظة القروض فأجاب الرئيس أن نوعية محفظة القروض قد شهدت تحسناً ملحوظاً خلال العام 2010 حيث ارتفعت نسبة تغطية خسائر القروض بما في ذلك احتياطي المخاطر من 91% في العام 2009 إلى 270% في نهاية العام 2010. وإن إجمالي القروض غير المنتظمة والمتعثرة تشكل 1.3% من إجمالي القروض والتسليفات. وهذا يشكل تحسناً كبيراً بالمقارنة مع معدلات السوق الحالية ومع نسبة القروض المتعثرة التي بلغت 3.5% في العام 2009.

بالإضافة إلى الأسئلة المتعلقة بالبيانات المالية، أثيرت أسئلة أخرى تتعلق بعملية الاندماج مع بنك قطر الدولي حيث

## خاص بالخليجي

سأل أحد المساهمين عن الزمان المتوقع لانتهاء من هذا المشروع. أجاب روب ماكول، الرئيس التنفيذي للبنك أن المستشارين المعيّنين من قبل كلا البنكين يعملون على تقييم هذا المشروع وتحديد جدواه وصيغته في تقارير يجري عرضها على مجلس الإدارة لنيل الموافقة عليها. وبعد ذلك، ترفع تلك التقارير إلى مختلف الهيئات التنظيمية في قطر لمراجعتها وتقييمها وإصدار التعليقات والموافقات اللازمة عليها. وبالتالي، هناك عوامل كثيرة تؤثر على الجدول الزمني لمشروع الاندماج ولا يمكن على أساسه تحديد الزمن الفعلي الذي سيجري فيه عرض هذا المشروع على المساهمين للموافقة النهائية عليه. وقد أكد روب أن مجلس الإدارة والإدارة سيعرضان على نشر أي معلومات جديدة تتعلق بموضوع الاندماج وإطلاع المساهمين عليها فور وقوعها.

كما طرح مساهم آخر سؤالاً أخيراً عن نسبة الملكية لكل من البنكين بعد عملية الدمج وأضاف المساهم أن الخليجي عمد منذ سنتين إلى تخفيض رأسماله مما أدى إلى تخفيض ملكية المساهمين بنسبة 50%. فهل سيؤدي الدمج إلى إحداث تخفيض إضافي في نسبة الملكية؟ أجاب روب أن تخفيض رأس المال الذي تمت الموافقة عليه من قبل المساهمين منذ عامين لم يؤدي فعلياً إلى تخفيض الملكية بل ساهم في تخفيض العبء على المساهمين بإلزامهم بتسديد القيمة غير المدفوعة من رأس المال والتي كانت تمثل في ذلك الوقت 50% من القيمة الاسمية للسهم. فجرى دمج سهمين مدفوعة نصف قيمتهما الاسمية بسهم واحد مدفوع بالكامل وبقيمة سوقية مضاعفة. وبالعودة إلى مشروع الاندماج وإلى نسبة الملكية لكل من البنكين، فإنه لم يتم التوصل إلى قرار بعد بشأن هذا الموضوع ولكنه من المؤكد أن عدد الأسهم المملوك من قبل المساهمين لن يتغير بعد الاندماج.

لم يثر المساهمون أي أسئلة أخرى فأغلق رئيس مجلس الإدارة باب النقاش ودعا المساهمين إلى التصويت على هذا البند

القرار رقم (ق ج ع 2011/3/3): صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 كما شكر المساهمون أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة والموظفين على جهودهم لتحسين المركز المالي للبنك خلال العام 2010.

**البند الرابع: الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2010 وذلك بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم (أي بمعدل ريال واحد لكل سهم) والمصادقة عليه**  
أشار الرئيس إلى أن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العامة العادية بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم أي بمعدل ريال واحد للسهم للعام 2010.

وأضاف الرئيس أنه، ومع مراعاة الحصول على موافقة المساهمين على هذا البند، سيجري توزيع شيكات الأرباح على المساهمين ابتداءً من نهار الأحد الواقع في 13 مارس 2011، حيث يمكن للمساهمين استلام شيكاتهم في فرع البنك الواقع في شارع بن عمران، في مركز تاون سنتر.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم، إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال فصدر القرار كالتالي:

## خاص بالخليجي

**القرار رقم (ق ج ع 2011/3/4):** صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم أي بمعدل ريال واحد للسهم.

**البند الخامس:** إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وتحديد مكافآتهم

أعرب الرئيس عن شكره لزملائه من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا في البنك على التزامهم وعطائهم وجهودهم المبذولة خلال العام الماضي. ودعا المساهمين إلى التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من أي التزامات ومسؤوليات عن أعمالهم خلال العام 2010 وعلى صرف مكافأة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة بقيمة إجمالية وقدرها ريال قطري 2190000 (مليونان ومائة وتسعين ألف ريال قطري فقط) وذلك مقابل جهودهم خلال العام الماضي.

ثم نبه السادة المساهمين بأن البنك قد أعدّ كشفاً تفصيلياً متضمناً المبالغ التي قدمها البنك خلال السنة المالية لرئيس وأعضاء المجلس وفقاً لنص المادة 121 من قانون الشركات التجارة رقم 5 للعام 2002 وأنه يجوز للمساهمين الإطلاع على هذا الكشف من خلال الاتصال بسكرتير الشركة. كما ذكر رئيس المجلس أنه قد تمّ إعداد سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بالاستناد إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم 2008/6، الصادر بتاريخ 2008/1/14، وبناء على نص المادة 69 من النظام الأساسي للخليجي.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم، إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال فصدر القرار كالتالي:

**القرار رقم (ق ج ع 2010/2/5):** صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وتحديد أتعابهم وفقاً لبيان المكافآت للعام 2010 المعتمد من قبل مراجع الحسابات الخارجي، كما صادقت الجمعية العامة غير العادية على سياسة الشركة بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

**البند السادس:** تعيين مراجعي حسابات البنك للسنة المالية 2010، وتحديد بدل أتعابهم

طلب الرئيس من الحاضرين عن مراجع الحسابات الخارجي للبنك مغادرة قاعة الاجتماع قبل فتح باب النقاش بشأن هذا البند. ثم أشار الرئيس إلى أن مجلس الإدارة يوصي بإعادة تعيين ديلويت أند توش كمراجع الحسابات الخارجي للبنك للعام 2010، ذاكراً أن الشركة المذكورة قدمت أفضل عرض من بين الشركات الأربعة الموافقة عليها من قبل مصرف قطر المركزي.

أشار أحد المساهمين إلى أنه وفي ظل أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات، يجري عادة تغيير مراجع الحسابات القانوني كل ثلاث سنوات، فسأل عن الثوابت التي يستند إليها المجلس بتوصيته على إبقاء مراجع الحسابات الخارجي نفسه للسنة الرابعة على التوالي.

## خاص بالخليجي

أيد الرئيس وجهة نظر المساهم بشأن تغيير مراجع الحسابات الخارجي كل ثلاث سنوات، وأضاف أن المجلس يستند في توصيته إلى مبررات تتعلق بعملية الاندماج إذ ارتأى الأعضاء الإبقاء على مراجعي الحسابات أنفسهم حتى صدور قرار نهائي بشأن الاندماج خاصة وأن المراجعين الحاليين أصبحوا على علم تام بالضوابط واللوائح الداخلية المعتمدة في البنك مما يسهل عليهم متابعة مشروع الاندماج أكثر من أي مراجع جديد للحسابات.

أيد المساهمون هذا الرأي ووافقوا على وجهة نظر مجلس الإدارة بالإبقاء على مراجع الحسابات الخارجي نفسه حتى الانتهاء من عملية الاندماج.

**بعد إغلاق باب النقاش، دعا الرئيس المساهمين للتصويت على هذا البند:**

**القرار رقم (ق ج ع 2011/3/6):** صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على إعادة تعيين ديلويت آند توش كمراجع الحسابات الخارجي للبنك للسنة المالية 2011، و فوض المساهمون مجلس الإدارة بتحديد بدل أتعابهم وفقاً للعرض المقدم من الشركة المذكورة.

انتهى اجتماع الجمعية العامة السنوية لمساهمي الخليجي بعد أن تمت مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال والتصويت عليها. وختم الرئيس بالقول إلى أنه بإمكان المساهمين الإطلاع على محضر الاجتماع الحالي في غضون شهر من موعد انعقاده وذلك من خلال تحميل المحضر باللغتين العربية والانكليزية من الموقع الالكتروني للخليجي أو من خلال الاتصال بسكرتير الشركة.

شكر الرئيس الحضور على مشاركتهم وانتباههم وأعلن عن انفضاض الاجتماع ورفع الجلسة

ريما بطرس  
مقرّر الاجتماع

سامر جاغوب  
عن ديلويت اندتوش

حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني  
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب